

# السودان أمام تحدي إيقاف الدعم التركي - القطري لفلول البشير

## الخرطوم تسمح بعودة المنظمات الدولية لوقف اختراقات الدوحة وأنقرة



رهانات سياسية مغلقة بطابع ديني خيري

بحق الجمعيات الخيرية القطرية. وتحاول حكومة عبدالله حمدوك الحفاظ على التوازن بين خطواتها الخاصة بشأن التوغّل القطري في السودان وبين علاقاتها السياسية بالدوحة، لأن قطرية مباشرة، أو عبر دفعات شهرية من ميزانية القصر الجمهوري السوداني، ووضعت الحكومة يدها على أموال هذه المنظمات، وتقوم جهات التحقيق في سرية تامة بمهمة إثبات تورط الدوحة في دعمها، كإحدى مطالب الثورة السودانية التي طالبت بتفكيك الأزرع الداخلية والخارجية لنظام البشير، وتحديد الجهات التي تعبت بالأمن القومي للبلاد. خلصت قرارات لجنة تنفيذ قانون تفكيك نظام البشير التي صدرت مطلع شهر يناير 2020، إلى الحجز على شركة الأندلس صاحبة قنوات طيبة، والملوكة للمتطرف عبدالحى يوسف، وهي بادرة قوية لرفض الدور القطري المتدثر بأغلفة إعلامية وإنسانية، لأن شركة الأندلس كانت لها علاقات مشبوهة بأنشطة تابعة لمنظمات قطرية نشطت في السودان. وتعاني المفوضية السودانية التي حلت محل وزارة الشؤون الإنسانية من هيمنة كوادر حزب المؤتمر الوطني المنحل على العديد من الإدارات التابعة لها، ما يفسر بطء اتخاذ إجراءات سريعة

ومنظمة «البر والتواصل» المملوكة لزوجته علي عثمان طه القيادي البارز في الحركة الإسلامية السودانية. وأكدت مصادر مطلعة لـ«العرب»، أن غالبية المنظمات المحظورة جرى تمويلها من قطر مباشرة، أو عبر دفعات شهرية من ميزانية القصر الجمهوري السوداني، ووضعت الحكومة يدها على أموال هذه المنظمات، وتقوم جهات التحقيق في سرية تامة بمهمة إثبات تورط الدوحة في دعمها، كإحدى مطالب الثورة السودانية التي طالبت بتفكيك الأزرع الداخلية والخارجية لنظام البشير، وتحديد الجهات التي تعبت بالأمن القومي للبلاد. خلصت قرارات لجنة تنفيذ قانون تفكيك نظام البشير التي صدرت مطلع شهر يناير 2020، إلى الحجز على شركة الأندلس صاحبة قنوات طيبة، والملوكة للمتطرف عبدالحى يوسف، وهي بادرة قوية لرفض الدور القطري المتدثر بأغلفة إعلامية وإنسانية، لأن شركة الأندلس كانت لها علاقات مشبوهة بأنشطة تابعة لمنظمات قطرية نشطت في السودان. وتعاني المفوضية السودانية التي حلت محل وزارة الشؤون الإنسانية من هيمنة كوادر حزب المؤتمر الوطني المنحل على العديد من الإدارات التابعة لها، ما يفسر بطء اتخاذ إجراءات سريعة

في العالم، في تأسيس «منظمة الكرامة» العاملة في السودان، وأسهم في إدارتها. وأصدرت الأمم المتحدة قراراً سابقاً بوقف تسجيل هذه المنظمة في الأمم المتحدة لقيامها بتمويل تنظيم القاعدة في العراق، وأنشأت أصابع الاتهام إلى بعض العاملين فيها بنسج علاقة مع تنظيم داعش في العراق وسوريا. ونشطت في السودان منظمة «نوافذ الخير» التي يرأسها شرف الدين مختار، وهو أحد ثلاثة عناصر إخوانية أسست لعلاقة الخرطوم مع زعيم القاعدة أسامة بن لادن، ولم يكن بعيداً عن قطر التي وظفت تنظيمه في خدمة أغراضها. ولعبت منظمة «مجاجر» التي يرأسها علي البشير، شقيق عمر حسن البشير، دوراً مهماً في المضمار الإنساني بمساعدة الدوحة، والتي تلاقى عندها المال القطري مع الدعم الموجه لجماعات الإرهابية في السودان، وكانت تستقبل الكثير من القيادات المتشددة المنتمة للتيار الإسلامي. وأصدرت مفوضية العون الإنساني في السودان، في نوفمبر الماضي، قراراً بحظر 24 من المنظمات والاتحادات والمؤسسات المسجلة في البلاد، بينها «سند الخيرية» التي كانت تديرها وداود بابكر، زوجة الرئيس المخلوع عمر البشير،

المغلقة بالطابع الديني، مثل بناء المساجد والتواجد بكثافة في المناسبات الروحية، وتستهدف بالأساس دعم نشاطات الحركة الإسلامية التي تحاول التأكيد أنها موجودة في المشهد السياسي السوداني وبصفتها إجتاحتها. وتجد هذه الحركة في تغلغلها في نسج المجتمع السوداني عبر تقديم المساعدات الإنسانية وسبيلة لتوطيد نفوذها، استعداداً للانتخابات المقبلة الأمر الذي بدأت منظمات قطر تتجه إليه وتعمل من أجله لضمان عودة من يمثلون نظام البشير إلى السلطة أو على الأقل الحصول على جزء معتبر فيها. ويتولى الإشراف على المنظمات القطرية داخل السودان عناصر تابعة لحزب المؤتمر الوطني الحاكم سابقاً، وحزب المؤتمر الشعبي وحزب الإصلاح الآن، ويعد الانتماء الأيدلوجي للنظام البائد من شروط قبول العمل فيها، ولا تزال تحاول الحفاظ على قوة الحركة الإسلامية، ومدتها بالمال السخي بعد أن فقدت الثروة التي كانت تحصل عليها عبر وجودها في السلطة. وشارك الإرهابي القطري، عبدالرحمن بن عمير النعيمي، الذي وضعت وزارة الخزانة الأميركية في العام 2013 على رأس لائحة الداعمين للمنظمات الإرهابية

تدفع السلطة الانتقالية السودانية عبر سماحها بعودة المنظمات الخيرية الدولية للعمل في السودان إلى قطع الطريق أمام الجمعيات القطرية والتركية المتجندة لدعم فلول الرئيس السابق عمر البشير. ويصف الكثير من المراقبين هذه الخطوة بأنها تنتزل في إطار الرغبة السياسية في فضح الدور التخريبي الذي قامت به جمعيات قطرية وتركية مصنفة على لوائح الإرهاب في السودان، علاوة على كشف مخططاتها الرامية إلى إحياء القوى التابعة للنظام الإسلامي البائد.

خلال السنوات الخمس التي سبقت سقوط البشير، وحصلت بموجبها على تسهيلات في صورة إعفاءات جمركية على السيارات والأجهزة والمعدات المستخدمة في أغراض الإغاثة، وتريد أن تواصل هذا الدور مع السلطة الانتقالية. وأضافت المصادر ذاتها، في تصريحات لـ«العرب»، أن قطر حرصت على تقديم نفسها كطرف محايد يدعم تطعات الشعب السوداني منذ سقوط البشير، وروجت لأنشطتها الإنسانية بشكل مكثف، وقدمت مئات الأطنان من المساعدات الإنسانية المختلفة عبر جمعيات أهلية تابعة لها وتدير معظمها كوادر تنتمي للحركة الإسلامية للتقرب من المواطنين، بهدف تنفيذ خطة محكمة لاستقطابهم ضد الحكومة.

ويعدّ العمل الإنساني القطري في مناطق دارفور تحديداً من الأدوات المهمة لتسهيل توغّل قطر سياسياً في تلك المنطقة، وشكل مقدمة لدخولها كطرف يبرع في السلام في الإقليم والذي لم يتحقق حتى الآن، وتوطيد العلاقات مع البشير الذي ارتكن إليها في مسالة التنشيط على الجرائم الإنسانية التي ارتكبتها وكانت سبباً في قرار المحكمة الجنائية الدولية بطلب محاكمته. وقال المتحدث باسم التحالف العربي من أجل السودان (حقوقي)، سليمان سري، إن الجمعيات القطرية كثيرة ومتشعبة ومتنوعة، وترفع شعارات إنسانية ودينية براقية، لكنها تنفذ أجندة سياسية وأيديولوجية، وتسير على خطى جمعيات تنظيم الإخوان المسلمين التي تخطط بين العمل الخيري والسياسي، وتتسم بالدعم السخي الذي قدمته طوال السنوات الماضية وصب في مصلحة النظام السابق، ولم ينعكس إيجاباً على أوضاع المواطنين البسطاء.

وتأتي جمعية قطر الخيرية ومنظمة «راف» على رأس المنظمات القطرية التي لديها أنشطة واضحة في السودان، وتتواجد في 10 محافظات، وصفهما الرباعي العربي، مصر والسعودية والإمارات والبحرين، على قوائم الإرهاب نظراً لدورهما في دعم الجماعات المتطرفة في عدة دول لاسيما في مناطق النزاعات والتوترات، وبينها السودان. وأضاف سري، لـ«العرب»، أن الأنشطة الحالية للجمعيات القطرية تسير باتجاه تقديم الدعم العيني والمالي للمواطنين، والتركيز بشكل أكبر على المشروعات

وبدت الخطوة غير بعيدة عن تنامي التلميحات لما تقوم به الجمعيات القطرية، والرغبة في عدم الصمت وفضح الدور التخريبي الذي قامت به من قبل، والذي يعطل الكثير من التحركات الرامية لبتز وتركية، وحافظت الأخيرة على صلاتها لاختراق مخسرات اللاجئين وتصنيفها تحت مسمى «المنظمات الوطنية». وأشادت مصادر حقوقية سودانية، إلى أن قطر قدمت نحو 170 مليون دولار مؤخرًا، في صورة دعم لأنشطة الإنسانية بإقليم دارفور، وهو اعتراف بالكاسب الكبيرة التي حققتها في السودان، خاصة

الخرطوم - تشكل الجمعيات الخيرية القطرية في السودان أحد أوجه الدعم المقدم لفلول نظام الرئيس السابق عمر حسن البشير، في ظل حرية الحركة التي تمتعت بها في العديد من المحافظات السودانية، بعد أن حلت بديلة للمنظمات الإنسانية الدولية التي تعرضت للظرد والإقصاء منذ فترة، كرد فعل على قرار المحكمة الجنائية الدولية بمحاكمة البشير.

وتعمل السلطة الانتقالية السودانية حالياً على تصحيح الأوضاع بما يسمح بعدم احتكار كل من قطر وتركيا للدور الإنساني في البلاد، بحيث يصبح وجود منظمات دولية مقوفا لسدور الجمعيات الناجمة لهما، والأهم أنه يفتح الباب لمزيد من التطبيع في علاقات الخرطوم بالمجتمع الدولي. ودعا السودان قبل أيام، المنظمات الإنسانية الدولية «المطرودة» من البلاد للعودة إلى استئناف أعمالها دون قيود في جميع المناطق التي تقع تحت سيطرة الحركات المسلحة.

**الجمعيات القطرية في السودان تراهن على الدعم المالي المغلف بطابع ديني يستهدف أساساً دعم نشاطات الحركة الإسلامية**

وبدت الخطوة غير بعيدة عن تنامي التلميحات لما تقوم به الجمعيات القطرية، والرغبة في عدم الصمت وفضح الدور التخريبي الذي قامت به من قبل، والذي يعطل الكثير من التحركات الرامية لبتز وتركية، وحافظت الأخيرة على صلاتها لاختراق مخسرات اللاجئين وتصنيفها تحت مسمى «المنظمات الوطنية». وأشادت مصادر حقوقية سودانية، إلى أن قطر قدمت نحو 170 مليون دولار مؤخرًا، في صورة دعم لأنشطة الإنسانية بإقليم دارفور، وهو اعتراف بالكاسب الكبيرة التي حققتها في السودان، خاصة



طليخة ترامب وصره المنازاة إلى إسرائيل

## هذه ليست دولة فلسطين

سيكون من الطبيعي أن يتساءل الفلسطيني العادي وهو يقرأ بنود تلك الصيغة المجنونة «أهذا ما يمكن أن يقدمه العالم لنا بعد أكثر من سبعين سنة من العذاب»؟ في تلك الحالة فإن الغرور الإسرائيلي قد تحول إلى نوع من الغباء. فالصيغة تشجع على اتخاذ مواقف متشددة وتظهر المعتدلين كما لو أنهم يراهنون على سراب. وإذا ما كانت الصيغة ستبقى مجرد ورق وكلام عاثر، فإن إيران ستستفيد منها. حماس وحزب الله سيستردان جزءاً من شعبيتهما المفقودة. فهل أطلقت الصيغة لكي تسلم المنطقة للإرهاب؟

ترامب ليس بريئاً ولكنه جاهل وهو ما يجب الحذر منه. فهو قد يهرج أموالاً عربية في مشروع لا قيمة له في الحقيقة. بل إن تلك الأموال قد تكون سبباً في وقوع انهيارات جديدة في العالم العربي. في واقع الأمر فإن الإسرائيليين لن يخسروا شيئاً إذا ما أخفقت صيغة القرن. ذلك لأن كل الدعايات السيئة ستعكس على الحياة العربية. سيضيق هامش الاعتدال ويتسع المتن الإرهابي. كان حرباً بالادارة الأميركية وهي تخطو الخطوة التاريخية أن تسال نفسها «هل الدولة المرسومة على خرائط صفقتها هي فعلاً دولة فلسطين؟»

القيادات الفلسطينية أنها فشلت في القيام بذلك. ذلك يمكن أن يساعد الفلسطينيين في النظر إلى مصالحهم بطريقة سوية، حيث يتعرفون على العوامل المشتركة التي تجعلهم قادرين على تفهم ما يحتاجونه من المجتمع الدولي وما يمكن أن يقدموه لقاء تعاون المجتمع الدولي معهم.

كان حرباً بالادارة الأميركية وهي تخطو الخطوة التاريخية المرسومة على خرائط صفقتها هي فعلاً دولة فلسطين؟

أما إقصاء الفلسطينيين والتعامل معهم بطريقة الإملاءات من خلال فرض الخيار الإسرائيلي عليهم، فإنه سيعدو بهم إلى لحظة الصفر. أقصد المقاومة المسلحة وما صار يُسمى غربياً بالإرهاب. كان على ترامب أن يفكر في نتيجة من ذلك النوع.

وإذا ما كان الموضوع الإنساني مركوباً جانباً، فإن الجغرافيا هي الأخرى قد ظلمت. فترامب وهو امر مؤكد لم يلق نظرة ولو سريعة على الخرائط التاريخية التي تمثل فلسطين، كما كانت وكما انتهت إليه. صفقة القرن في حقيقتها هي مقترح إسرائيلي. هذا ما تريده إسرائيل. الدليل على ذلك أن ترامب لم يستشر أكاديمياً فلسطينياً واحداً في الأمر. هناك في الجامعات ومراكز البحوث الأميركية الكثير من الخبراء من ذوي الأصول الفلسطينية. لقد فضل الرجل ثوباً للاً أحد.

وهو ما يعني أن تلك الصيغة ستبقى ورقاً قد لا يستحق أن يُضاف إلى الملف الفلسطيني الملقى في أراج الأمم المتحدة. وقد تبدو مظاهر الاحتجاج الشعبي على تلك الصيغة من غير معنى وخالية من أي دلالة. فالصفقة التي كثر الحديث عنها قبل إعلانها ولدت ميتة وهي لا تعد بأي نوع من الحياة. ربما من الأفضل في هذه المرحلة العمل على تحسين أوضاع السلطة الفلسطينية. ذلك يتطلب تعاوناً فلسطينياً نزيهاً وشفافاً وصادقاً مع منظمات دولية تسند إليها مهمة إنشاء قواعد دولة حديثة. بعد أن أثبتت

**فاروق يوسف**  
كاتب عراقي

لأن الوضع العربي الحالي لا يُقاس عليه بسبب فوضاه وراثته كان على الرئيس الأميركي دونالد ترامب أن يلتزم الحذر ولا يكشف عن جهله التام بأكثر قضايا المنطقة حساسية، وهي القضية الفلسطينية قبل أن يعلن عما أسماها بـ«صفقة القرن». وهو مشروعه لسلام يعتقد أنه سيكون أبدياً. كان من الممكن العمل على مبدأ الأرض مقابل السلام لو كان لدى ترامب شيء من الإنصاف وذلك من أجل بناء الثقة بمجتمع دولي يغلب الحق التاريخي على منطق القوة ولا يستهين بالأم أجيال من الفلسطينيين وعداباتهم. ففعله الفلسطينيون بانفسهم، أقصد الزعماء منهم، والتفكير بصير إسرائيل مستقبلاً حين يتم نزع أسباب التوحش ومحاور الانتقام وإقامة سلام عادل. أما الأموال التي يمكن أن تتدفق بموجب الصفقة إذا ما أبرمت فلا قيمة لها ما دامت المؤسسات الفلسطينية فاسدة بطريقة أو بأخرى، أو أنها توظف المال في ما يزيد الأمور تعقيداً مثلما تفعل حماس.